PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Alam Al Youm**
DATE:	**8-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**51,000**
TITLE :	**A plan to combat counterfeit and expired drugs**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Mahmoud Younes**

روشتة لمواجهة الأدوية المغشوشة ومنتهية الصلاحية

تحقيق: محمود يونس

أطلقت غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع نقابة الصيدلة وشركات الأدوية ورابطة موزعي الأدوية منظومة جديدة لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية والتي ستطبق بداية من 17 أكتوبر الجاري، بالتزامن مع إطلاق مشروع «غسيل السوق» wash out لمدة 6 شهور للقضاء على الأدوية منتهية الصلاحية من السوق المصري.

وأكد الخبراء والمختصون أن المنظومة الجديدة خطوة جيدة لخدمة المرضى المصريين والقضاء على الأدوية منتهية الصلاحية بالسوق المصري، وإعادة الثقة بالدواء المصري وسمعته داخليا وخارجيا وسد منافذ الأدوية المغشوشة، والتي تقدر بنسبة 10٪ من حجم السوق، وأشاروا إلى أن حجم الأدوية منتهية الصلاحية بالسوق المصري تتراوح ما بين 600 مليار جنيه، وهي تهدد صحة المواطنين، أن سياسة استرجاع الأدوية تتم بإشراف وزارة الصحة، وينفذ وفق سياسة تجارية بالأساس بهدف الحفاظ على اقتصاديات الصيدليات، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

ومن جانبه، أكد الدكتور أسامة رستم مستشار لجنة منظومة «غسيل السوق» wash out لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات، ونائب رئيس غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية على بدء تنفيذ المنظومة الجديدة خلال 17 أكتوبر الجاري وبدء مهلة 6 شهور لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحيات.

وقال إن مفهوم «غسيل السوق» wash out مصطلح مصري مائة في المائة وهو يعني أن نقبل أي كمية من الأدوية منتهية الصلاحية بدون شرط القاتورة أو معرفة جهتها بهدف سحب كميات الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات وتعويض الصيدلي وخلال 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

ومن جانبه، أكد الدكتور أسامة رستم مستشار لجنة منظومة «غسيل السوق» wash out لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات وتعويض الصيدلي وخلال 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

وشدد على وضع سياسة جديدة لاسترجاع الأدوية ستطبق على مشتريات الأدوية بداية من 17 أكتوبر الجاري، والمنظومة الجديدة محصلة لاجتماعات ومناقشات طويلة بين أطراف السوق وستكون هناك مهلة لغسيل السوق من الأدوية منتهية الصلاحية خلال 6 شهور قابلة للتجديد 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

ومن جانبه، أكد الدكتور أسامة رستم مستشار لجنة منظومة «غسيل السوق» wash out لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات وتعويض الصيدلي وخلال 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

ومن جانبه، أكد الدكتور أسامة رستم مستشار لجنة منظومة «غسيل السوق» wash out لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات وتعويض الصيدلي وخلال 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

مليار جنيه حجم الأدوية «خارج الخدمة»

وأوضح الدكتور هشام حسن منسق اللجنة المشرفة على منظومة «غسيل السوق» لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات على أن المنظومة الجديدة تستهدف خدمة المريض المصري والتخلص من الأدوية منتهية الصلاحية والمغشوشة والتصدي لها بالسوق المصري، وسد منافذ الأدوية المغشوشة وتحسين سمعة الدواء المصري داخليا وخارجيا.

وأشار حسن إلى أن المنظومة الجديدة تمت برعاية وزارة الصحة وبمشاركة جميع أطراف تصنيع وإنتاج وتسويق وتوزيع الأدوية، حيث تشارك بها رابطة موزعي الأدوية وغرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية وشعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية وشركات التصنيع لدى الغير «التول» ونقابة الصيادلة.

وشدد على وضع سياسة جديدة لاسترجاع الأدوية ستطبق على مشتريات الأدوية بداية من 17 أكتوبر الجاري، والمنظومة الجديدة محصلة لاجتماعات ومناقشات طويلة بين أطراف السوق وستكون هناك مهلة لغسيل السوق من الأدوية منتهية الصلاحية خلال 6 شهور قابلة للتجديد 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

ومن جانبه، أكد الدكتور أسامة رستم مستشار لجنة منظومة «غسيل السوق» wash out لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات وتعويض الصيدلي وخلال 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

ومن جانبه، أكد الدكتور أسامة رستم مستشار لجنة منظومة «غسيل السوق» wash out لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات وتعويض الصيدلي وخلال 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

ومن جانبه، أكد الدكتور أسامة رستم مستشار لجنة منظومة «غسيل السوق» wash out لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات وتعويض الصيدلي وخلال 6 شهور أخرى، وبالتزامن معها سنطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتي تقوم على محددين رئيسيين هي حق الصيدلي في تسليم المرتجع للمنتسج أو موزع الأدوية بشرط توافر فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية بدون حد أقصى للكمية، وأشار إلى أن هذه المنظومة خطوة نحو تطبيق نظام التشغيلة على الأدوية في مصر كما يحدث في العالم.

د. مجيي عبيد: الأدوية المغشوشة تمثل 10٪ من حجم السوق

د. مجي عبيد

د. أسامة رستم

د. أسامة رستم: المنظومة الجديدة لا تطبق على الأدوية المستوردة

ومن جانبه، قال الدكتور مجيي عبيد نقيب الصيادلة إن المنظومة الجديدة تستهدف القضاء على الأدوية منتهية الصلاحية وهو هدف وطني لخدمة المرضى المصريين، وأيضا خلق ثقة من المواطنين في الصيدليات المصرية، لافتا إلى أن المنظومة الجديدة تمت بالتوافق مع أطراف عملية إنتاج وتسويق وبيع الأدوية حتى لا يشعر الصيدلي بأنه مظلوم نتيجة شراكم الأدوية منتهية الصلاحية وعدم ضمان حقوق الصيدلي والتزام شركات الأدوية باستلام المرتجعات، وأشار إلى أن المنظومة الجديدة ستلغي بند نسبة السحوبات من الأدوية والشركات المنتجة والموزعة ملزمة باستلام المرتجعات منتهية الصلاحية دون حد أقصى للكمية، مؤكدا أن ذلك سيعود بالنفع على جميع الأطراف، ولكن الصيدلي سيتحمل تكلفة الأدوية منتهية الصلاحية للشركات المستحضرات بها غش تجاري أو مهربة من الخارج وليها مثيل مصنع في مصر سيتم إبلاغ الصيدلي بذلك ولا تتم إعادتها له ولا يحصل على تعويض وتعدم بواسطة الشركة، لافتا إلى أنه عند تعويض الصيدلي يؤخذ في الاعتبار نسبة الأدوية المجانية التي توزعها الشركات المنتجة وتقل العبوات الأصلية ومن حق الشركات المنتجة أن تحدد الجهة التي يسمح لها باستلام المرتجعات.

وأوضح أن المرتجعات تقبل فقط بعد انتهاء صلاحيتها وبحد أقصى 6 شهور من تاريخ انتهاء الصلاحية وتقبل المرتجعات منتهية الصلاحية بدون حد أقصى في الكمية طالما هناك مستند دال على الشراء من الشركة المنتجة أو أحد الموزعين المعتمدين لدى الشركة.

وأكد أن منظومة استرجاع الأدوية منتهية الصلاحية لا تطبق على الأدوية المستوردة لأن هذه الأدوية لا تخضع لسلطة غرفة صناعة الدواء أو الشركات المنتجة محليا، ونسعى للوصول لحلول في هذا الشأن مع المستوردين، ويشير رستم إلى أن حجم الأدوية منتهية الصلاحية في مصر تقدر بحوالي 600 مليون جنيه ويقدرها آخرون بمليار جنيه ولكن لا توجد إحصائية دقيقة حتى الآن.

وأشار رستم إلى أن نقابة الصيدلة مسئولة عن إبلاغ أصحاب الصيدليات بقواعد المنظومة الجديدة وموعد بدء تنفيذها.

ومن جانبه، قال الدكتور مجيي عبيد نقيب الصيادلة إن المنظومة الجديدة تستهدف القضاء على الأدوية منتهية الصلاحية وهو هدف وطني لخدمة المرضى المصريين، وأيضا خلق ثقة من المواطنين في الصيدليات المصرية، لافتا إلى أن المنظومة الجديدة تمت بالتوافق مع أطراف عملية إنتاج وتسويق وبيع الأدوية حتى لا يشعر الصيدلي بأنه مظلوم نتيجة شراكم الأدوية منتهية الصلاحية وعدم ضمان حقوق الصيدلي والتزام شركات الأدوية باستلام المرتجعات، وأشار إلى أن المنظومة الجديدة ستلغي بند نسبة السحوبات من الأدوية والشركات المنتجة والموزعة ملزمة باستلام المرتجعات منتهية الصلاحية دون حد أقصى للكمية، مؤكدا أن ذلك سيعود بالنفع على جميع الأطراف، ولكن الصيدلي سيتحمل تكلفة الأدوية منتهية الصلاحية للشركات المنتجة والتي توقفت عن العمل وأغلقت.

وأكد عقد مؤتمر صحفي خلال الفترة القريبة المقبلة لنقابة الصيادلة بالتعاون مع وزارة الصحة لإطلاق حملة جديدة للقضاء على ظاهرة الأدوية المغشوشة، مشيرا إلى ضرورة تشكيل لجنة بالتعاون مع الوزارة للقضاء على الأدوية المغشوشة المنتشرة بالسوق المصرية والتي يقدر حجمها بنسبة 10٪ من الأدوية المطروحة بالسوق.

ومن ناحيته، أكد الدكتور وليم مهني رئيس رابطة موزعي الأدوية على أن المنظومة الجديدة خطوة جيدة وستكون لها تداعيات إيجابية على السوق ولكن لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن الموزع لا يمكن أن يتحمل بمفرده كل الأدوية منتهية الصلاحية بالسوق، خاصة أن قيمتها تزيد على 600 مليون جنيه.

وأشار وليم إلى أن الموزعين ليس لديهم الخزائن والمساحات الكافية لاستقبال كل مرتجعات الأدوية المنتهية الصلاحية، وطالب بوضع قائمة محددة بشركات التصنيع لدى الغير «التول» الموجودة بالسوق بهدف إنجاح المنظومة الجديدة.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET